

Distr.  
GENERAL

A/54/174  
S/1999/812  
22 July 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

البندان ٢٠ (و) و ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت\*  
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة  
الفوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات  
الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية  
الخاصة: المساعدة الدولية الطارئة من أجل  
إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان  
المنكوبة بالحرب وتعميرها  
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم  
والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم نص إعلان طشقند المتعلق بالمبادئ  
الأساسية لفض الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية، وهو الإعلان المعتمد في اجتماع مجموعة "الستة  
زائد اثنين" المعقود في طشقند في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، على مستوى نواب الوزراء (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الرابعة  
والخمسسين للجمعية العامة، مقدمة في إطار البندين ٢٠ (و) و ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق  
مجلس الأمن.

(توقيع) عليشر وحيدوف  
السفير  
الممثل الدائم

.A/54/150 \*

## المرفق

### إعلان طشقند المتعلق بالمبادئ الأساسية لفض الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

إن نواب وزراء خارجية مجموعة "الستة زائد اثنين" المؤلفة من الدول المتاخمة لأفغانستان - جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية طاجيكستان، وتركمانستان، وجمهورية أوزبكستان - فضلا عن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد اجتمعوا في طشقند، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، بمشاركة السيد الأخضر الإبراهيمي المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى أفغانستان، وقد نظروا في الحالة في أفغانستان، وإذ يكون للشعب الأفغاني مشاعر ودية خالصة ويتمنون لأفغانستان السلم والرخاء، يؤكدون المبادئ التالية.

إننا نعرب عن عميق قلق حكوماتنا إزاء استمرار المواجهة العسكرية في أفغانستان مما يشكل تهديدا خطيرا ومتعاضما للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وما زلنا على التزامنا بفض الصراع الأفغاني بالسبل السياسية السلمية وفقا للأحكام ذات الصلة من قرارات ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونشير، بوجه خاص، في هذا الصدد، إلى "النقاط التي ستتناولها المحادثات" و "نقاط التفاهم المشترك"، التي اعتمدها من قبل بلدان مجموعة "الستة زائد اثنين" (A/52/826-S/1998/222، المرفق، و A/53/455-S/1998/913، المرفق).

ونؤكد ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة، بوصفها وسيطا معترفا به من الجميع، أداء دور رئيسي ومحاييد في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع الأفغاني ونعيد تأكيد تأييدنا التام لجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان وللعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

ونعيد تأكيد التزامنا الراسخ حيال سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

ونعرب عن عميق قلقنا إزاء ما يقع في أفغانستان من انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن بينها حقوق الأقليات والنساء والفتيات، وما يرتكب فيها من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

ونشعر بانزعاج بالغ إزاء الزيادة المطردة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها وإزاء البيع غير المشروع للأسلحة مما يترتب عليه عواقب وخيمة لا يقف أثرها عند المنطقة فحسب بل ويتجاوزها أيضا.

ويساورنا القلق، كذلك، إزاء استخدام الأراضي الأفغانية، وبخاصة المناطق الواقعة تحت سيطرة الطالبان، في إخفاء الإرهابيين وتدريبهم، ومما يقلقنا، أيضا، أن العواقب الوخيمة المترتبة على مثل تلك الأعمال يمكن أن تلمس في أفغانستان وفي البلدان المجاورة لها وبعيدا عن حدودها.

وعلى ضوء ما تقدم، خلصنا إلى الاستنتاجات التالية:

١ - إننا على اقتناع بأنه لا يمكن فض الصراع الأفغاني بالوسائل العسكرية وأنه لا بد من تسويته من خلال مفاوضات سياسية سلمية وصولا إلى تشكيل حكومة عريضة القاعدة متعددة الأعراق تمثل جميع الفصائل.

٢ - وتبعاً لذلك، نحث الأطراف الأفغانية على استئناف المفاوضات السياسية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

٣ - وللمساعدة على تحقيق وقف الأعمال العدائية، وهو ما نعتبره شرطا جوهريا، اتفقنا، كذلك، على عدم تقديم أي دعم عسكري لأي طرف أفغاني ومنع استخدام أراضينا في أغراض من ذلك القبيل. ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مماثلة منعا لإيصال الأسلحة إلى أفغانستان.

٤ - وإننا نعرب عن استعدادنا للعمل على عقد مفاوضات مباشرة بين الأطراف الأفغانية تحت إشراف الأمم المتحدة، وفقا لقرارات ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ووفقا لهذا الإعلان، وذلك بهدف إبرام اتفاق فيما بين الأطراف الأفغانية بشأن تنفيذ الفقرة أعلاه. وبوصفنا أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنين" فإننا مصممون كل التصميم على دعم هذه العملية على نحو فردي وجماعي.

٥ - ونرى أن عملية التفاوض لا بد أن تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة ويمكن أن تنقسم إلى مرحلتين.

(أ) ويكون الهدف الرئيسي في المرحلة الأولى هو اعتماد تدابير لبناء ثقة متبادلة. وينبغي أن تشمل تلك التدابير:

'١' توقيع اتفاق بشأن وقف إطلاق النار بصورة فورية ومطلقة دون أي شروط مسبقة؛

'٢' إجراء مفاوضات مباشرة، في تلك المرحلة، بين طرفي الصراع الرئيسيين - الجبهة المتحدة وحركة طالبان - يمثلهما فيها وفدان مطلقا الصلاحيات وذلك من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن جملة أمور، من بينها ما يلي:

- تبادل أسرى الحرب،

- رفض عمليات الحصار الداخلي وفتح الطرق أمام حركة التبادل التجاري وإيصال المساعدة الإنسانية إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة المجموعات الأفغانية المختلفة؛

(ب) أما الهدف الرئيسي في المرحلة الثانية فهو أن يضع الأفغان بأنفسهم المبادئ الأساسية لهيكل الدولة في أفغانستان مستقبلا والقيام في فترة زمنية وجيزة بتشكيل حكومة عريضة القاعدة متعددة الأعراق تمثل جميع الفصائل.

٦ - أما الذين لدى بلدانهم حدود مشتركة مع أفغانستان فهم بدافع من رغبة مشتركة في اتخاذ تدابير فعالة ومنسقة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، اتفقوا على صعيد ثنائي ومتعدد الأطراف، على تعزيز التدابير المنسقة والفعالة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي هذا الصدد، ننوه بالدور الذي يؤديه، في تلك العملية، برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات، ونؤكد أهمية ذلك الدور.

٧ - ونحث حركة طالبان على إبلاغ حكومة جمهورية إيران الإسلامية والأمم المتحدة بنتائج تحقيقاتها في واقعة مقتل الموظفين الدبلوماسيين والموظفين العاملين بالقنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف ومراسل وكالة أنباء جمهورية إيران الإسلامية ونهيب بحركة طالبان أن تتعاون تعاوننا تاما في التحقيق الدولي في مقتلهم بغية معاقبة الجناة.

٨ - ونحث الأطراف الأفغانية، وبخاصة حركة طالبان، على الكف عن توفير الملاذ والتدريب للإرهابيين الدوليين وللمنظمات التي ينتمون إليها وأن تتعاون مع الجهود الرامية إلى تقديم الإرهابيين للعدالة.

٩ - ولقد عقدنا العزم على بذل قصارى الجهد لتشجيع الأطراف الأفغانية على أن تحترم تماما حقوق الإنسان والحريات الأساسية المفروض أن يتمتع بها الأفغان كافة، وفقا للقواعد الأساسية للقانون الدولي.

١٠ - وإننا على استعداد للتعاون، في جميع النواحي، مع الحكومة الأفغانية الجديدة المتمعين تشكيلها وفقا للفقرة ١ أعلاه، بغية تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان، وتهيئة المجال لعودة اللاجئين الأفغان إلى

ديارهم وكفالة إنعاش أفغانستان وتعميرها بأسرع ما يمكن عن طريق الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة.

١١ - وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يستجيب للنداء الموحد المشترك بين الوكالات من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لأفغانستان وتعميرها، وهو النداء الذي وجهه الأمين العام عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وذلك مع مراعاة وجود الصندوق الاستئماني لحالات الطوارئ في أفغانستان ولدعم عملية إزالة الألغام أهمية خاصة.

١٢ - وناشد المجتمع الدولي أن يؤيد هذه المقترحات ويتخذ خطوات منسقة للتعجيل بفض الصراع في أفغانستان وناشد أيضا، جميع القوى في أفغانستان أن تبدي إرادة سياسية وتحلى بالحكمة وتنبذ خلافاتها وتتغلب على مشاعر العداة المتبادلة وألا تضيع فرصة تاريخية لتحقيق سلام راسخ ودائم.

١٣ - صدر هذا الإعلان في نسختين أصليتين باللغتين الإنكليزية والروسية والنصان متساويان في الحجية.

صدر في مدينة طشقند، جمهورية أوزبكستان، في يوم ١٩ من شهر تموز/يوليه من عام ألف وتسعمائة وتسعة وتسعين.

-----